المحور الثالث:

الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية.

أولا: الدول.

على الرغم من التغيرات الكبيرة والهامة التي اجتاحت الدولة والنظام الدولي على حد سواء، في ظل تأثيرات ظاهرة العولمة وتحولات التفاعلات الدولية من حيث الطبيعة والتأثير، إلا أن الدولة لا زالت تمثل اللاعب الرئيسي والفاعل الأول والأهم في العلاقات الدولية، وفي بنية وتركيبة النظام الدولي، وذلك باتفاق الكثير من منظري ونظريات العلاقات الدولية، لا سيما أنصار المدرسة الواقعية. كما أن الدولة –من الناحية النظرية- تشكل المفهوم الأكثر مركزية في الصناعة العلمية السياسية على حد تعبير معجم أكسفورد السياسي، لأنها «الإطار الذي تنشأ في داخله الظواهر السياسية». لذلك يسمي بعض الباحثين علم السياسة "علم الدولة"، ويقول "بلونتشيلي" «إن السياسة بمعناها الصحيح هي ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الدولة».

1 - مفهوم الدولة:

تشتق كلمة دولة من الكلمة اللاتينية "Status" التي تدل على وضع معين يفيد الوقوف والقوامة، أما المعنى القانوني للدولة فقد وردت بخصوصه الكثير من التعريفات، حيث ذكر معجم أكسفورد السياسي «الدولة مجموعة من المؤسسات السياسية التي يتمحور اهتمامها الأساسي في مسألة التنظيم باسم المصلحة العامة وضمن إقليم محدد»، وعرفت الدولة بأنها «تنظيم له الحق في ممارسة السلطة على سكان منطقة جغرافية محددة».

إذا يمكن القول أن الدولة هي «السلطة التي تحكم شعبا معينا على رقعة جغرافية محددة». وبناء على هذا التعريف يمكن أن نعتبر أن قيام الدولة مرتبط بثلاثة أركان أساسية هي:

- الركن الأول: السلطو أو الحكومة.
- الركن الثاني: الأرض أو الإقليم.
- الركن الثالث: الشعب أو المواطنون.

هذه هي عناصر تكوين الدولة المتفق عليها قديما وحديثا، وهي عناصر مادية محسوسة، لكن العصر الحديث عرف إضافة عنصرين آخرين معنويا لا غنى عنهما يتمثلان في السيادة والشرعية (الاعتراف) الدولية.

2 - دور الدولة:

إن اتفاق الدارسين على اعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية يعود إلى الكثير من الاعتبارات التي تجعلها تمثل المحرك والمنشط الرئيسي لتفاعلات الوحدات الدولية على اختلاف طبيعتها، ولعل أبرزها الخصائص القومية المميزة للدولة (جغرافيا، جيش...) إضافة إلى خصوصية السلوكات الصادرة عنها (الحرب) وانفرادية القدرة على تشكيل المنظمات والتحالفات الدولية ذات التأثير الكبير على مجرى وتوجهات العلاقات الدولية.

هذا ويعود للدولة أيضا الأثر الكبير في تحديد طبيعة النظام الدولي من فترة إلى أخرى، مثلما تعتبر الكيان الوحيد ضمن فواعل المجتمع الدولي الذي يمارس سلطة فريدة بأي شكل من الأشكال، تجعله الأقدر على ممارسة النفوذ في إطار البيئة الدولية.

ثانيا: المنظمات الدولية.

فكرة وجود هيئة تحتضن كيانات دولية متعددة فكرة قديمة، نابعة الدول والكيانات إلى هيئات تسهل سبل التعاون والتواصل بين مكونات المجتمع الدولي، وتقوم بوظائف متنوعة كوظائف الأمن الجماعي والسلم الدولي... الأمر الذي جعل عالمنا المعاصر مليء بالمنظمات الدولية، فمن حيث الجغرافيا لا توجد قارة خالية من منظمات دولية، ومن حيث المجال فلا يوجد مجال في الحياة إلا وهناك منظمة دولية تعتني به. كما أنه في المقابل لا توجد دولة في العالم يمكنها الاستغناء عن المنظمات الدولية، بصرف النظر عن حجم المنظمات التي تنتمي إليها.

هذا ويمكن تعريف المنظمة الدولية بأنها «كيان دولي يؤسس على اتفاق يمتعها بالشخصية القانونية الدولية المستقلة». انطلاقا من هذا التعريف يتضح أن للفاعل الدولي الثاني ضمن فواعل النسق الدولي ثلاثة خصائص هي:

الخاصية الأولى: أن المنظمة كيان دولي، أي أن اهتماماتها دولية تتجاوز الحدود القطرة، فلا تكون مختزلة في دولة بعينها.

الخاصية الثانية: أن المنظمة تنشأ عن اتفاق، وهذا الاتفاق قد يُطلق عليه "عهد Covenant" "وثيقة إنشاء عصبة الأمم المتحدة"، أو ميثاق "الأمم المتحدة"، أو دستور "منظمة الصحة العالمية".

ونلاحظ كذلك أن التعريف لم يشترط أن تنشأ المنظمة الدولية من خلال اتفاق بين الدول، بل قد تنشأ بواسطة اتفاق بين هيئات وأفراد، بينما ذهب كثير من الباحثين في العلاقات الدولية إلى خلاف ذلك، حيث اشترطوا في تعريفهم للمنظمة الدولية أن تكون مؤسسة بواسطة دول.

الخاصية الثالثة: امتلاك الكيان شخصية قانونية مستقلة (تسمى كذلك الإرادة الذاتية) والمقصود بالشخصية القانونية أن تكون قادرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات.

إلى جانب الدول والمنظمات الدولية والتي تمثل لاعبا أساسيا ورئيسيا في العلاقات الدولية، توجد أطراف أخرى أصبحت ذات تأثير في العلاقات الدولية وخصوصا في عقود ما بعد منتصف القرن العشرين، وذلك بسبب التطور الكبير في المجالات كافة، السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ولعل أبرز هذه الأطراف هي "الشركات المتعددة الجنسيات"، وهو التعبير الذي يطلق على الشركات العالمية الكبرى، التي تنشئ وتقيم فروعا لها خارج الوطن الأم بغية تحقيق الربح وتعظيم قدرتها وهيمنتها المادية/الاقتصادية وكذا السياسية، في ظل الأدوار التي تلعبها من خلال التأثير في السياسات الداخلية والخارجية لكثير من الدول. حيث أن بعض مثل هذه الشركات أصبح رأسمالها يفوق عشرات المرات دخل الكثير من الدول، بالإضافة إلى أن عدد عامليها النمتشرين عبر العالم يفوق سكان كثير من الدول. وتستأثر هذه الشكرات بحوال 80% من إجمالي الناتج القومي العالمي وحوالي 85% من إجمالي التجارة العالمية، وهو كله ما يجعلها تستأثر بهامش كبير من القدرة على توجيه العلاقات الدولية.